الحوكمة الالكترنية في الجزائر بين المتطلبات والمعوقات

Electronic governance in Algeria between requirements and obstacles

غروي خالد *

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

gharouikhaled@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/07/22 تاريخ القبول: 2023/08/06 تاريخ النشر: 2024/01/22

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية قمنا باستعراض مفهوم الحكومة الإلكترونية كأحد المفاهيم الإدارية الحديثة التي تشمل المفاهيم الأساسية والجوانب النظرية للحكومة الإلكترونية. كما هدفت إلى التعرف على معايير ومؤشرات الحكومة الإلكترونية التي يجب تطبيقها لتنمية الموارد البشرية في الحكومة، وكذلك التعرف على دور الحكومة الإلكترونية في تطوير الكوادر البشرية في المؤسسات الحكومية، والتعرف على دور الحكومة الإلكترونية في تطوير الكوادر البشرية في المؤسسات الحكومية، أهمية وأهداف وفوائد الحكومة الإلكترونية ومتطلباتها ومعوقاتها، تتحدد معايير ومؤشرات الإدارة الإلكترونية في مؤسسات الدولة من خلال ما يلي: سيادة القانون، وتنفيذ الخطط الاستراتيجية، والشفافية، والنزاهة، والمساءلة، والاستجابة، والكفاءة والفعالية واللامركزية في صنع القرار، كما توصلنا إلى أدوار الحوكمة الإلكترونية في تطوير وتسهيل تقديم الخدمات الإلكترونية للموظفين والمواطنين.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الالكترونية، الحكومة الالكترونية، المتطلبات والمعوقات

تصنيف JEL: G30، E42.

Abstract:

Through this research paper, we demonstrated e-governance as one of the modern administrative concepts that includes the basic concepts and theoretical aspects of e-government. It also aimed to identify the standards and indicators of e-governance that must be applied in order to develop human resources in the government, as well as to identify the role of e-governance in developing human cadres in government institutions, and to learn about the importance, objectives and benefits of e-governance, requirements and obstacles to it. The standards and indicators of e-governance in state institutions are determined by the following; Rule of law, implementation of strategic plans, transparency, integrity, accountability, responsiveness efficiency and effectiveness, and decentralization in decision-making. We also reached the roles of electronic governance in developing and facilitating the provision of electronic services to employees and citizens.

Keywords: Electronic governance, electronic government, requirements and obstacles

Jel Classification Codes: G30; E4.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تتعرض المؤسسات الحديثة للعديد من المتغيرات المتتالية فأخذت طابع السرعة والتغيير الملموس، أصبحت بذلك الإدارة التي تتبع الأسلوب الماضي غير مناسبة لتحديات الحاضر فتعتبر الحوكمة الإلكترونية مشروعا حيويا لأنها تمثل المعيار الحقيقي لتطور الدولة في الاتصالات والإلكترونية والمعلوماتية، الأمر الذي سيربط كافة مؤسسات الدولة وإداراتها بنظام اتصال متميز يقضي على الروتين والفساد الإداري والمالي، وسيعمل على إنجاز كافة معاملات المواطنين بسرعة وسهولة، تعد جودة الخدمات الحكومية مطلبا أساسيا لتحقيق أغراض الوحدات الحكومية وتقليل الوقت والجهد المهدور للمواطنين عند طلب الخدمة، حيث إن تحقيق مستوى أفضل من الخدمات للمواطنين لا يزال وسيظل الهدف الأسمى للإدارة، لذا سنحاول في هذه المداخلة العلمية تقديم أبرز المحتوى العلمي والمعرفي الذي يحلل مفهوم الإدارة الإلكترونية، محدداتها، أهدافها الإستراتيجية أهم متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، أهميتها في الإدارة العامة ثم متطلبات ومعوقات الحكومة الإلكترونية. ومن خلال ذلك يمكن طرح السؤال الرئيسي: " **ماهي اهم متطلبات ومعوقات تطبيق الحوكمة الالكترونية في الحكومة الالكترونية**؟" فمن أجل الاجابة على هذا التساؤل وجب علينا التطرق للعناصر التالية.

2. الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية:

من اجل تفادي الخلط في المفاهيم سنحاول باختصار ايضاح ماذا نقصد بكل واحدة منهما.

1.2. مفهوم الحكومة الإلكترونية:

1.1.2. نشأة الحكومة الإلكترونية:

فكرة الحكومة الإلكترونية طرحها نائب الرئيس الأمريكي الأسبق (آل جور)، وذلك ضمن رؤيته لربط المواطن مع الجهات الحكومية المختلفة للحصول على الخدمات الحكومية بمختلف أنواعها إلكترونيا، بالإضافة إلى استكمال الحكومة نفسها أنشطتها المختلفة من خلال اعتماد شبكات الاتصالات والمعلومات لتقليل التكاليف وتحسين الأداء وسرعة الإنجاز وفعالية التنفيذ. . في سبتمبر/أيلول 1993، أصدر نائب الرئيس الأميركي الأسبق آل جور تقريرا بعنوان «نحو حكومة تعمل أكثر وتكاليف أقل» ويتضمن التقرير عددا من التوصيات اللازمة لتحسين أداء الحكومة لخدماتها في المجالات التي ينبغي للحكومة أن تلعب فيها دورا من وجهة نظر صانعي السياسات، وركزت التوصيات بشكل أساسي على كيفية أداء الحكومة لعملها، وليس على ما ينبغي عليها القيام به، وبعد ذلك تسابقت دول العالم لإنشاء الحكومة الإلكترونية، حيث بدأت العديد من الدول في تبني سياسات تضمنت وضع خطط وإجراءات عمل دقيقة وواضحة حول كيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات واستخدام الإنترنت في تنفيذ العمل الحكومي وإنشاء المواقع الإلكترونية المناسبة التي يمكنهم من خلالها تقديم الخدمات اللازمة بكل سهولة الدقة والمرونة .(شمس، 2022، صفحة 1)

2.1.2. تعريف الحكومة الالكترونية:

وقد اختلفت الآراء حول تعريف الحكومة الإلكترونية وفيما يلي بعض هذه التعريفات:

هو نشاط اقتصادي يتولى مهام تقديم الخدمات العامة بشكل إلكتروني ومتكامل على الخط المباشر للمواطنين ومؤسسات الأعمال، بحيث تضيف قيمة مضافة حقيقية يلمسها المستفيدون منها، كما يساهم في تكوين علاقات تفاعلية مع المواطنين سواء أفرادا أو مؤسسات، من خلال تقديم خدمات غير نمطية لهم تتناسب مع احتياجاتهم، خصوصيتهم واحتياجاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم (الرفاعي، 2009، صفحة 309)

اما في ما يخص التعريف المعتمد من قبل الاتحاد الأوروبي هو أن الحوكمة الإلكترونية هي حوكمة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإتاحة الفرصة للمواطنين وقطاع العمل للتعامل والتواصل مع الحكومة، وذلك باستخدام وسائل الاتصال المختلفة مثل: الهاتف، البطاقات الذكية والبريد الإلكتروني والإنترنت، ويرتبط بكيفية تنظيم الحكومة لنفسها، وضع إطار لتحسين وتنسيق أساليب تقديم الخدمات وتحقيق التكامل بين الإجراءات. (آدم، 2013، صفحة 291)

نستخلص من ما سبق أن محتوي الحكومة الإلكترونية يتضمن: (شمس، 2022، صفحة 1)

- تحتوي على معلومات تغطي كافة التفاصيل المتعلقة بالجمهور أو بين أفراد الدولة أو فيما يتعلق بالتصرفات التي تحدث؛
- محتوى الخدمة الذي يتيح تقديم كافة الخدمات الحيوية وخدمات الأعمال إلكترونيا؛
- محتوي اتصالي (وهو ما يسمي خلق المجتمعات) يتيح إنسان الدولة وأجهزة الدولة معا في كل وقت وبوسيلة تفاعل يسيرة .

2.2. مفهوم الحوكمة الالكترونية:

1.2.2. تعريف الحوكمة الالكترونية:

الحوكمة هو ترجمة للأصل الانجليزي لكلمة Governance، بحيث توصل إليه مجمع اللغة العربية في محاولة لتعريب الكلمة، علما أن لها عدة معاني مثل الإدارة الرشيدة والحاكمية، لذا يطلق على اصطلاح "Corporate Governance" لفظ حوكمة الشركات (خليل، 2014، صفحة 222)

وهي إحدى الوسائل التي تستخدمها الحكومة الحقيقية في تقديم المشورة والمعلومات التنفيذية وتسويق المنتجات لمستفيديها عبر الإنترنت والكمبيوتر. وهذا لا يعني أن دور الحكومة الحقيقية هو إثبات دعمها ودعم كفاءتها وفعاليتها من خلال تعقيدات واختصارات بيروية توفر الوقت والجهد على المستفيد. (شهرزاد، متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، 2022، صفحة 529)

هي «طريقة إدارة خاصة بالحكومة الإلكترونية، تسمح لها باستخدام الوسائل التكنولوجية لتحسين الخدمات العامة من خلال تطوير الشفافية والمساءلة في العلاقات بين المواطنين. والإدارة بتعزيز مجتمع المعلومات وتحقيق الديمقراطية الإلكترونية)« (مريزق، 2014، صفحة 138)

2.3. خصائص الحوكمة الالكترونية:

يلاحظ ان تطبيق الحوكمة الالكترونية سوف يوفر العديد من الخصائص نذكر منها: (سمية، 2021، صفحة 47)

- سرعة أداء الخدمات؛
- تخفيض التكاليف؛
- اختصار الاجراءات الادارية.

3. ابعاد الحوكمة الالكترونية:

ينطوي مفهوم الحوكمة الالكترونية على ثلاثة ابعاد رئيسية تشمل: (العقابي، 2015)

1.3. البعد السياسي ويعني طبيعة النظام السياسي، ومشروعية التمثيل، والعناصر العشرة. ويركز هذا البعد على قيم الديمقراطية الليبرالية وفلسفتها السياسية.

2.3. البعد الاقتصادي والاجتماعي بسبب علاقتها بالسياسات العامة وتأثيرها على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباطها بدور واستقلال المجتمع المدني والتركيز على النموذج الاقتصادي للسوق الحرة.

3.5. البعد التقني والإداري: وهذا يعني كفاءة وفعالية الوكالات. ولا يمكن تصور إدارة عامة فعالة دون الاستقلال عن النفوذ السياسي. ولا يمكن تصور مجتمع مدني دون استقلاله عن الدولة. فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية لا تصح في غياب العناصر العشرة. وبالتالي فإن الأمر يحتاج إلى درجة من التكامل. انطلاقا من أن إصلاح المجال الإداري أصبح يمثل أحد الأبعاد الأساسية في فلسفة الحكم الرشيد. وبالإضافة إلى البعد السياسي والبعد الاقتصادي نجد أن هناك تصورات تقييمية لمفهوم الخدمة العامة ظهرت كشكل جديد يمثل تحولا في مفهوم الإدارة العامة من الصورة التقليدية إلى نموذج يعيد النظر في الأساليب والآليات التي يتم من خلالها تقديم الخدمة العامة للمواطنين وقطاع الأعمال بما يدعم مبادئ السعي لتحقيق الحوكمة الإلكترونية. (العقابي، 2015)

4. المحددات الأساسية لتطبيق الحوكمة:

لكي تتمكن الشركات وحتى الدول من الاستفادة من مميزات تطبيق مفهوم الحوكمة، لا بد من توافر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تشمل التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة. وفي حال عدم توافر هذه العوامل، فإن تطبيق مفهوم الحوكمة والحصول على فوائدها سيكون موضع شك. ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى نوعين:

1.4. المحددات الخارجية لتطبيق الحوكمة:

والتي تمثل المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات وقد يختلف من دولة إلى أخرى (المناخ العام للاستثمار)، ويرتكز على: (Fawzy، 2003، الصفحات 3-4)

- القوانين والأنظمة التي تنظم العمل في الأسواق، مثل قوانين الشركات وقوانين الأسواق المالية.
- القوانين التي تنظم المنافسة وتعمل على منع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
- وجود قطاع مالي فعال قادر على توفير التمويل اللازم للمشاريع، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات.
- وجود بعض الشركات ذاتية التنظيم والتي تضمن كفاءة عمل الأسواق، مثل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق ومدققي الحسابات والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.
- تقديم الشركات الخاصة للمهن الحرة كمكاتب المحاماة والمراجعة للاستشارات المالية المتعلقة بالمشاكل (بوسلمة، 2013، صفحة 68).

2.4. المحددات الداخلية لتطبيق الحوكمة:

ويتضمن التعليمات والتقنيات المنظمة التي يتم تطبيقها داخل الشركات، والهياكل الإدارية التي تمكنها من اتخاذ القرار النهائي بشكل مستقل. تقسيم السلطات والواجبات بين الجهات الفاعلة مثل مجلس الإدارة والمساهمين والمساهمين يؤدي إلى وجود معارضة بين هؤلاء الشركاء. (الموعد، 2011، صفحة 33)

الشكل رقم (1.1): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة : الشكل الموالي يبين العلاقة بين محددات الحوكمة:

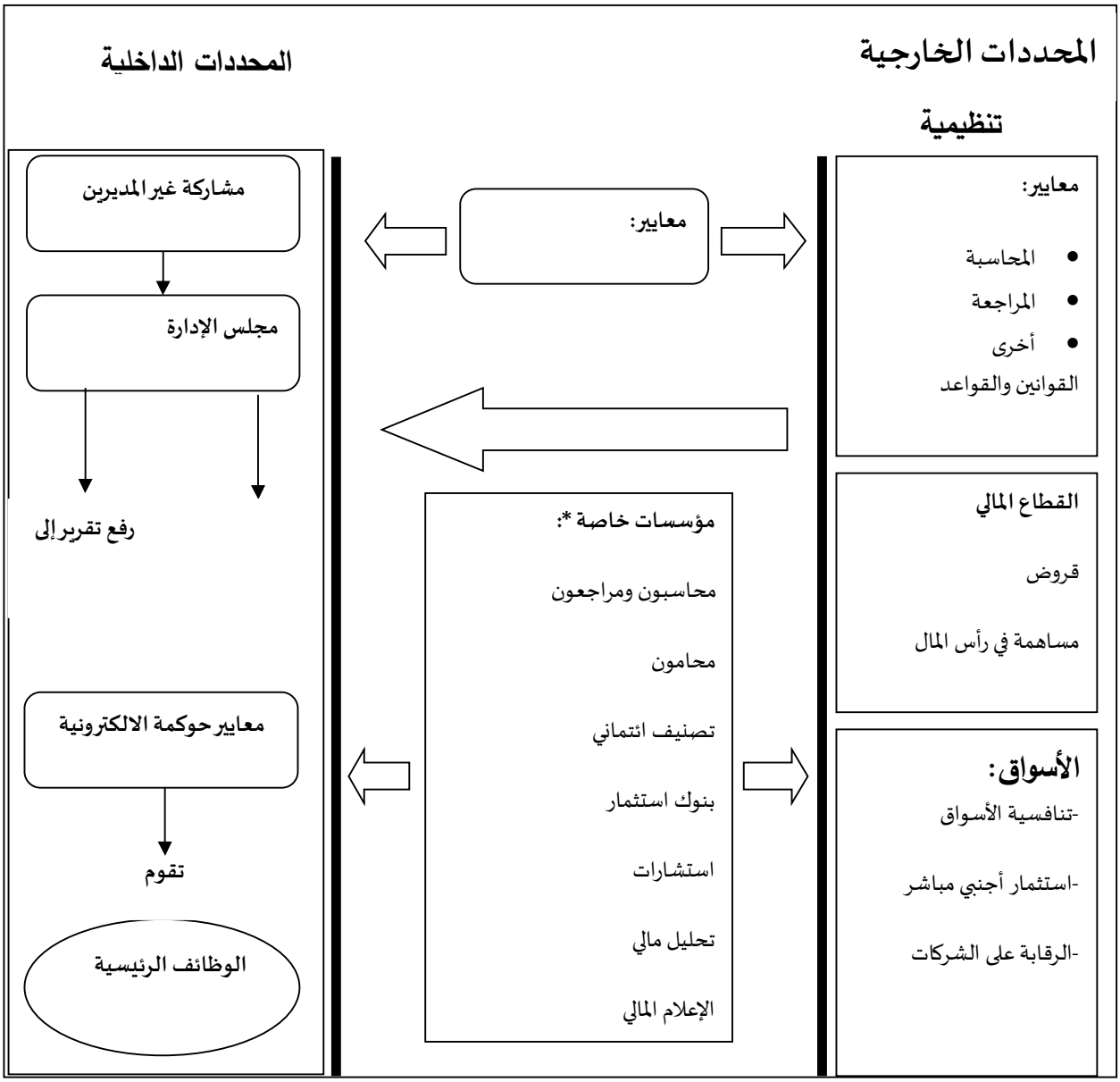

المصدر :(chamlou، 2000، صفحة 5)

5. المعايير الخمسة الأساسية للحوكمة:

أكدت الدراسات الحديثة أن هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها قياس فعالية الحوكمة، من خلال مجموعة من المعايير التي تعكس وتوضح بشكل عام القيم السائدة والمؤثرة في حوكمة الشركات، والشكل التالي يوضح هذه المعايير:

الشكل رقم (2.1): معايير حوكمة

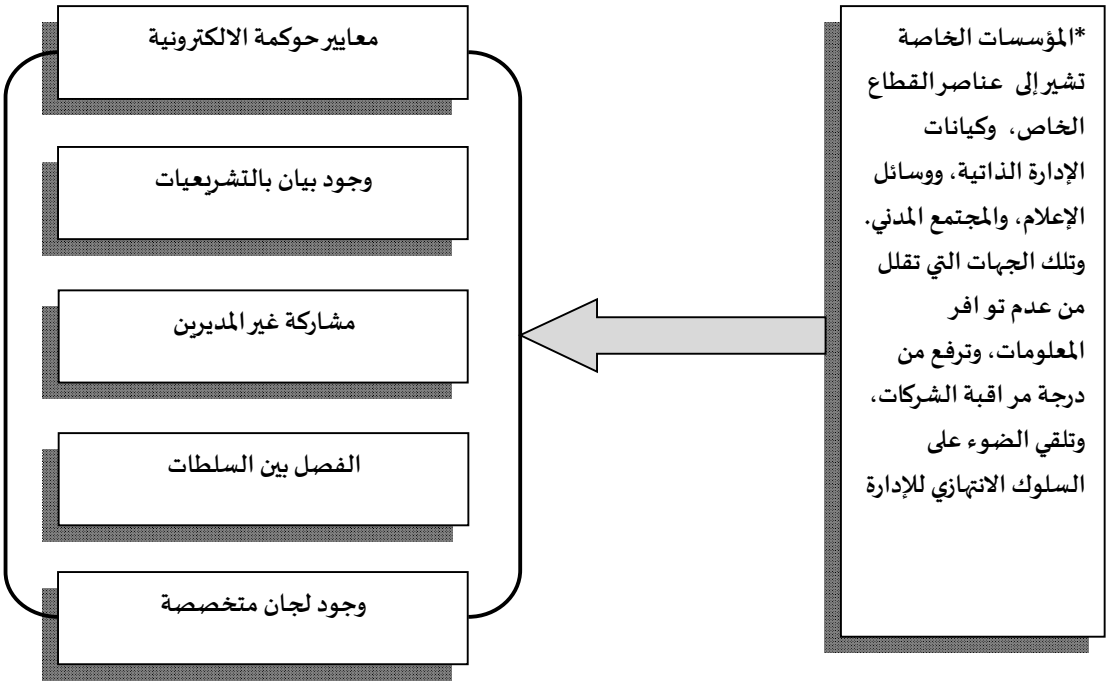

المصدر: (العاطي، 2017، صفحة 123)

6. الاهداف الاستر اتيجية للحوكمة الالكترونية:

ان للحوكمة الالكترونية اهداف عدة هي: (عبد الخالق، 2015)

- تقديم الخدمات للمواطنين المحليين، وتمكينهم من الحصول على خدمة سريعة وغير مكلفة، وتمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية والمشاركة في كافة القضايا. كما يعمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية مما يؤدي إلى توفير الوقت وتقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملات؛
- تحقيق الاتصال الفعال وتحقيق التسهيلات بدل من التعقيدات الإدارية؛
- خلق بيئة عمل أفضل من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في المؤسسات وإنشاء البنية التحتية للحكومة الإلكترونية بما يسهل العمل ويحقق الانسيابية والتفاعل وتحسين التواصل بين الحكومة وكيانات الأعمال الأخرى؛
- تحقق العدالة والشفافية وارساء الحق في مساءلة ادارة المؤسسة للجهات المعنية؛
- تحقق فرصة المراجعة للاداء من خارج اعضاء الادارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.

7. أهمية الحوكمة الالكترونية

1.7.أهمية الحوكمة الالكترونية للحكومة

عندما نتحدث عن أهمية الحوكمة للمؤسسات فلابد أن نتحدث عن أكبر مؤسسة في المجتمع وهي الحكومة، خاصة بعد أن بدأت معظم الحكومات في التحول إلى الفضاء الإلكتروني من أجل تقديم خدماتها على شبكة الإنترنت وعبر وسائل التكنولوجيا الحديثة المختلفة، تعتبر الحكومة الإلكترونية أرضا خصبة لزراعة مبادئ الحوكمة الإلكترونية نظرا لتعدد الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومة من جهة وتنوع وتشتت الدوائر الحكومية التي تقدم هذه الخدمات من جهة أخرى.

لقد عانت العديد من تجارب الحكومة الإلكترونية من تجارب فاشلة، وكانت في كثير من الأحيان مكلفة للغاية، ولم يكن هناك من يحاسب لأنه لم تكن هناك معايير لقياس النجاح والفشل في الأساس، وحتى لو كانت موجودة، فإن معظم هذه الحكومات غابت عن أهمية الحكومة الإلكترونية. وجود رؤية واحدة متكاملة للجهة الإلكترونية الحكومية بحيث تلتزم بها. وفقا لمعاييرها كافة الوزارات والإدارات العامة. كما أن التحول إلى الحكومة الإلكترونية على المستوى الفني لم يقابله تحرك متناسب على المستوى الإداري والتنظيمي. ومن هنا تأتي أهمية الحوكمة في الحكومة الإلكترونية التي تتناول موضوعات جديدة لم تتناولها التكنولوجيا من قبل:

- وجود اطر وقوانين تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الالكترونية؛
- التزام الإدارات والوزارات بالخطة التوجيهية العامة الصادرة عن الجهة المنوطة بإدارة الحكومة الإلكترونية؛
- المعايير والمقاييس التي يجب أن تعتمدها الدوائر الحكومية إذا قررت بناء أنظمة الحكومة الإلكترونية؛
- جودة الخدمة وكيفية قياس مدى استخداميتها من قبل الاطراف المستهدفة؛
- عرض الأدوار والمسؤوليات ضمن إطار محدد لمؤسسات الحكومة الإلكترونية.

وبالتالي، أدى ذلك إلى انتشار الخدمات الإلكترونية الحكومية بشكل أدى إلى زيادة العبء الإداري على الجهات الحكومية بالإضافة إلى إضفاء بريق الفعالية والشفافية عليها. ومن أجل الاستجابة لذلك تأتي الحكومة الإلكترونية كأداة فعالة للمساهمة في خدمات الحكومة الإلكترونية، وستدور حول وتكامل ورفع مستوى الحكومة إلى مستويات أفضل من المستوى الحالي.

2.7. أهمية الحوكمة الإلكترونية بالمؤسسات التعليمية

الحوكمة الإلكترونية نظام إداري متميز له فلسفة تدعم أهدافها نتناولها في النقاط التالية: (عبداللطيف، 2014):

- الحوكمة الإلكترونية تساعد المؤسسات التعليمية على الاستغلال الأمثل لمواردها. من خلال الجرد الدقيق والسريع؛
- الحوكمة الإلكترونية تساعد المؤسسات التعليمية على تحقيق أهدافها وترفع كفاءتها التعليمية بما يعود بالنفع على الطلاب. نظرا لطبيعة العصر الحديث الذي يتميز بتفوق تطبيق التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة؛
- الحوكمة الإلكترونية تقلل من هدر الوقت والجهد اللازم لتطوير العمل الإداري والتعليمي داخل المدارس. نظرا للسرعة العالية في تنفيذ العمليات الإدارية؛
- تساهم الحوكمة الإلكترونية في عملية المراقبة والإشراف على أداء المدرسة والمعلمين والطاقم الإداري؛
- تساهم الحوكمة الإلكترونية في استقطاب الكفاءات التعليمية المتميزة والضرورية لإجراء العملية التعليمية بدقة وكفاءة.

8. فوائد الحوكمة الالكترونية:

اهم فوائد الحوكمة الالكترونية هي: (خالص، 2013)

1.8. الفوائد الاقتصادية:

- توفير المال والوقت والجهد لجميع الأطراف المتعاملة مع الحوكمة الإلكترونية؛
- المفهوم الاقتصادي (السلعة أو الخدمة تذهب إلى العميل وليس العكس)؛
- توحيد الجهود، فبدلا من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية، يتم جمع الجهود وتوحيدها من خلال بوابة إلكترونية واحدة؛

- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية من خلال استخدام التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات نفسها.

2.8. الفوائد الادارية:

- مفهوم الإدارة الإلكترونية وتنظيم عمليات الإنتاج وتحسين الأداء الوظيفي والعمل كفريق واحد؛
- القضاء على البيروقراطية والروتين الموجود في الحكومة التقليدية؛
- يختصر التسلسل الإداري الطويل المتسلسل، ويسرع ويختصر تنفيذ الإجراءات الإدارية؛
- تسهيل عملية المراقبة والإشراف على أداء الشركة من خلال تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتنفيذ الشفافية والإفصاح.

3.8.الفوائد الاجتماعية

- تحفيز المواطنين على استخدام الحوكمة الإلكترونية وبالتالي خلق مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع البيانات التقنية ومواكبة عصر المعلومات؛
- تسهيل وتسريع التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية كالبريد الإلكتروني وغيره؛
- تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة من خلال استخدام التطبيقات الإلكترونية.

9.مزايا الحوكمة الالكترونية

من أهم مزايا الحوكمة الالكترونية (الحميد، 2014، صفحة 4)

- إيجاد نماذج جديدة لحل المشكلات السياسية مثل إدارة اللقاءات السياسية عبر الإنترنت؛
- استخدام البريد الإلكتروني لإنشاء قنوات اتصال بين الحكومة ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني وكافة الأطراف المشاركة في صنع القرار السياسي؛
- تنتقل مسؤولية تطوير المؤسسات الحكومية إلى المواطن حيث يشارك في تقييم الأداء الحكومي للخدمات الحكومية المقدمة عبر الإنترنت؛
- الشفافية من خلال توفير المعلومات التفصيلية، وبالتالي الحد من الفساد الإداري وإعطاء المواطنين الحق في مساءلة الحكومة؛
- توفير مصادر تمويل جديدة للمشاريع التنموية، بناء على مشاركة منظمات الأعمال.

10.متطلبات الحوكمة الالكترونية

إن نظام الحوكمة الإلكترونية له متطلبات يجب توافرها لتقديم خدمات متميزة للمواطن، بالإضافة إلى تحقيق مستوى عالي من الأداء يتوافق مع الدوائر العامة للحكومة، حيث نجد المتطلبات التكنولوجية والفنية والمتطلبات الإدارية والتنظيمية والمتطلبات القانونية، وأخيرا المتطلبات المالية والاقتصادية. وسوف نقوم بذكر كافة المتطلبات وتفصيلها كما يلي: (شهرزاد، متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، 2022، صفحة 532)

1.10. متطلبات تكنولوجيا وفنية: تتمثل في -

وضع استراتيجية دقيقة فعالة لبناء وتطوير الحكومة الإلكترونية من خلال توفير أجهزة الكمبيوتر والبريد الإلكتروني ووسائل النقل والاتصال التي تربط الأجهزة اللازمة لنقل المعلومات بين المواقع والوحدات المختلفة، مثل document Word Microsoft:.

2.10. التوقيع الرقمي signature digital :

وهذا ليس توقيعا معروفا، بل هو عملية يتم من خلالها تأكيد هوية مرسل الرسالة باستخدام مفتاح خاص لتشفير الرسالة من قبل المرسل. ويتم ذلك من خلال التشفير غير المتماثل، ومن ثم يتم فك التشفير من قبل المستخدم باستخدام المفتاح العام، ويتم التأكد فعليا من أن الرسالة وصلت بالفعل بنفس الشكل الذي أرسلها بها المرسل وصادق عليها؛ لأنه من الضروري وجود بصمة إلكترونية للرسالة حفاظا عليها من أي شكل من أشكال التغيير أو التخريب.

11.متطلبات اخرى لتحقيق الحوكمة الالكترونية:

يعتبر التحول إلى الحوكمة الإلكترونية عملية معقدة وتدريجية وتستغرق وقتا طويلا ويتطلب نجاح هذه العملية استيفاء مجموعة من الشروط التي يمكن تلخيصها فيما يلي: (سمية، 2021، صفحة 49)

1.11. المتطلبات القانونية:

ويشمل كافة التشريعات والقوانين التي يجب اعتمادها لتهيئة البيئة القانونية اللازمة لعمل الحوكمة الإلكترونية.

2.11. المتطلبات التنظيمية والإدارية:

ويتضمن كافة التعديلات التي يجب إدخالها على الهياكل التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فعاليتها، بما يتوافق مع متطلبات عملية الحوسبة واستخدام الحاسب الآلي. تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي هذا الإطار، يتم وضع المعايير والقواعد التي تحكم إنتاج ومعالجة البيانات ومراقبة نقلها.

3.11. المتطلبات التقنية: يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية:

- متطلبات البنية التحتية لشبكة الاتصالات والإنترنت: والتي بدونها لا يمكن تحقيق التطبيقات القيمة على نطاق واسع؛
- متطلبات البنية التحتية للمعلومات: أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة قادرة على جمع البيانات من مصادرها وضمان جودة هذه البيانات، ومعالجتها بما يتوافق مع أغراض استخدامها؛
- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية: بما في ذلك توفر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفعالية، يمكن استخدام مجموعة واسعة من الأدوات والتطبيقات البرمجية لتحقيق الحوكمة الإلكترونية، على سبيل المثال: القواعد، وبنوك البيانات، ومستودعات البيانات، وأنظمة الاستخراج. إدارة البيانات، ونظم الأرشفة والسجلات وتطبيقات الإنترنت، ونظم المعلومات الجغرافية، ونظم دعم القرار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تطبيقات المؤسسات الأكاديمية تتميز عادة بنطاقها الواسع وضخامة حجم المعلومات التي تتعامل معها، وهذا غالبا ما يتطلب إيجاد مزيج مناسب من عدة أدوات وتقنيات لتحقيق النتائج المرجوة.

4.11. المتطلبات الثقافية:

ولا شك أن استجابة المستفيدين للمبتكرات التي أحدثها التحول إلى الإدارة الإلكترونية لن تكون سهلة، إن اضطراب السلوك الاجتماعي والميل إلى مقاومة التغيير هما عاملان أساسيان يجب أخذهما بعين الاعتبار إذا أردنا أن تكون التجربة ناجحة، ولذلك فمن المناسب التركيز مبدئيا على التطبيقات البسيطة التي لها فائدة واضحة وترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الناس

المعتادة، والتي نجدها مثلا في قطاعات التعليم والصحة والنقل، بحيث يصاحب ذلك توعية- حملات التوعية والتوعية - تشجيع المستفيدين على التعامل مع هذه التطبيقات، والتأكيد على ضرورة أن تكون واجهات هذه التطبيقات متميزة. يجب أن تكون التطبيقات جذابة وسهلة الاستخدام، ويجب أن يكون محتواها مفيدا.

12.معوقات الحكومة الالكترونية

وفي ظل التحول من الحكومة العادية إلى الحكومة الإلكترونية، سنواجه مجموعة من العقبات التي من شأنها أن تحد من تنفيذ البرامج المخططة وتمنع تلبية احتياجات الأفراد والمواطنين. ومن بينها العقبات القانونية الأمنية، والعوائق الإدارية وعوائق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعوائق المالية. وسنناقش كل مكون بالتفصيل. (شهرزاد، متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، 2022، صفحة 535)

1.12. المعوقات القانونية الأمنية

- الصيغة القانونية والشكل القانوني لمكان تقديم الخدمة، والذي يتعلق بالشكر والثقة وطريقة أو طريقة تقديم الخدمة العامة؛
- عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم عمل الحكومة الإلكترونية؛
- أمن المعلومات والذي يعتبر من أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تنفيذ الحكومة الإلكترونية، وذلك لكثرة المخاطر التي تحيط بتطبيقات الإنترنت مثل الفيروسات والقرصنة والأعمال التخريبية المعتمدة، مما يجعل المستخدمين يشعرون بعدم الثقة هم ولكي تكتسب هذه المشاريع الثقة، لا بد من الاستثمار في موضوع أمن المعلومات بما يتناسب مع حجم المشروع الذي يتم تنفيذه. يتم تقديمه من قبل المستفيدين، لذا فإن موضوع الأمن في الحكومة الإلكترونية يجب أن يتناول جميع مراحل المشروع (التصميم، التطبيق).

2.12. معوقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال: وتتجلي في :

- عدم قدرة قطاعات البريد وتقنية المعلومات والاتصالات على تلبية وتلبية طلبات العملاء لربط شبكات الهاتف التي تعتبر اللبنة الأساسية للاتصال عبر الإنترنت؛

تعتبر نسبة انتشار الانترنت في الجزائر محدودة، إذ لا تزال نسبة مستخدمي هذه التكنولوجيا المنتشرة عالميا ضعيفة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة. وفي الجزائر تبلغ النسبة 33.5%. وتعتبر هذه النسبة قليلة مقارنة مع دولة المغرب الشقيقة والتي تبلغ 14.36%.

3.12. المعوقات الإدارية: وتتمثل في

- ضرورة تغيير وتطوير الإجراءات في الهياكل التنظيمية للمؤسسات والإجراءات التشغيلية بعد إدخال التقنيات الجديدة إليها؛
- يجب أن يكون هناك تحول تدريجي نحو استعادة البنية التحتية للحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى تغيير المفاهيم من حيث توزيع الصلاحيات والتخصصات حسب ما يتطلبه مشروع الحكومة الإلكترونية. ويتم ذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية للموظفين بهدف فهم فكرة الحكومة الإلكترونية؛
- مدى وصول أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الإدارات بشكل عام، والدوائر الحكومية بشكل خاص، بالإضافة إلى مدى تحقيق التفاعل مع مختلف مستويات ومستويات المجتمع، حيث أن تطور السياسات المحلية أو الوطنية يسمح باستخدامها لهذه التكنولوجيا مما يسهل حصول المواطنين عليها.

4.12. المعوقات المالية: يعتبر التمويل المالي من قبل الحكومة مسألة أساسية ومهمة لنجاح الحكومة الإلكترونية، لأن مشروع الحكومة الإلكترونية كغيره من المشاريع يحتاج إلى تكاليف لإنشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كلما كانت الخدمات المقدمة أكثر تعقيدا وصعوبة، كلما ارتفعت تكلفتها.

13.خاتمة:

وفي ختام هذا البحث نختتم بالقول إن موضوع الحكومة الإلكترونية من شأنه أن يقدم العديد من الفوائد والمزايا للمديرين في مؤسسات الدولة، حيث يساعد على تقليل نفقات وتكاليف إجراءات تقييم الأداء، من خلال إنشاء برامج تدريبية تساعد على تحسين الأداء. الأداء الذي يحقق رضا الموظفين داخل الحكومة. على مدار العام، لأنه يوفر ثروة من المعلومات والملاحظات التي تستخدمها الإدارة لتحسين البيئة. علاوة على ذلك، فإنه يسمح بتقديم التغذية الراجعة في الوقت المناسب ومتابعة الأداء الوظيفي للإدارة، ويساهم في زيادة فعالية وكفاءة عملية التقييم.

1.13.النتائج:

تهدف تطوير خدمات الحوكمة الإلكترونية إلى رفع كفاءة العمل الحكومي، وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ تقليل تكلفة تنفيذ المعاملات؛
- ✓ رفع جودة مخرجات العمل الحكومي؛
- ✓ تحقيق معدلات عالية من التكامل والتوافق في العمل المكتبي الخلفي؛
- ✓ زيادة سرعة تنفيذ المعاملات؛
- ✓ تقليل عدد الموظفين المشاركين في أي معاملة؛

2.13. الاقتراحات:

- العمل على ترسيخ ثقافة الحوكمة الإلكترونية بين كافة العاملين في قطاعات الدولة؛
- تفعيل الإدارة الإلكترونية التعليمية مع الطلاب عبر منصة التعليم، واستخدامها في أداء الواجبات والتقييمات والمشاريع؛
- نقل خبرات وتجارب الحكومة الإلكترونية من دول العالم بما يتماشى مع مجتمعاتنا العربية؛
- وينبغي للباحثين التوسع في أبحاثهم ودراساتهم في هذا المجال لندرته.

14. قائمة المراجع:

1. the .corporate governance : A Frameworkfor Implementation, Overview,), , p: 5 .(2000) .Magdi R. Iskander and Nadereh chamlou .world Bank Group

2. .Egypt: Working paper the Egyptian center for economic studies .Assessment for corporate governance in Egypt .(2003) .S Fawzy

3. نورة الشمري الموعد محمد عبد الله. (2011). تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 2.

4. اونيس عبد الحميد. (29-30 10, 2014). الحوكمة الالكترونية -رؤية شاملة-. الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ضل الحوكمة الالكترونية حالة البلددان العربية ، صفحة 4.

5. د. مازن مهدي حبيب العقابي. (12 04, 2015). مؤسسة النور للثقافة والاعلام. تاريخ الاسترداد 11 06, 2023، من د. مازن مهدي حبيب العقابي: http://www.alnoor.se/article.asp?id=272199

6. زينة عبدالله عبد الخالق. (01 05, 2015). EGOVERNANCEZINA. تاريخ الاسترداد 15 06, 2023، من EGOVERNANCEZINA: https://egovernancezina.wordpress.com /

7. ستار شمس. (25 11, 2022). ستار شمس , أكبر موقع للأبحاث العلمية. تاريخ الاسترداد 2023 05, 13، من ستار شمس : https://www.starshams.com/2022/11/electronic-government.html

8. سحر قدوري الرفاعي. (2009). الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها :مدخل استراتيجي. 309 مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - (العدد السابع)، 305-328.

9. عدمان مريزق. (2014). الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر. مجلة الاقتصاد التنمية البشرية ، 137-149.

10. علي صلاح عبد العاطي. (2017). حوكمة الشركات. مصر: المصرية للنشر والتوزيع.

11. قنيفة نورة ، بختي سمية. (2021). متطلبات تطبيق الحوكمة الالكترونية في الادارة العمومية. ملة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية ، 43-52.

12. مريم خالص. (2013). الحكومة الالكترونية . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 55-96.

13. مسعود دراوسي. بن مسعود آدم. (2013). احلكومة االلكرتونية متطلباتها و معوقات تطبيقها. الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 287-303.

14. مصطفى عقاري وحكيمة بوسلمة. (2013). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 9، 68.

15. نعيجي شهرزاد. (2022). متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر. مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ، 527 -538.

16. نعيجي شهرزاد. (2022). متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر. مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ، 527 -538.

17. هبة محمد عبداللطيف. (2-4 مارس, 2014). الحوكمة الإدارية كمدخل لتطوير الإدارة المدرسية ،، . مؤتمر آفاق في تكنولوجيا التربية ، الصفحات 37-56.

18. هدى خليل. (2014). دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد، ، العدد الثامن والثلاثون. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 222.